"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"

للفصل الثاني من سنة 2014 (Q2-2014)

- من الأمل الى الخيبة -

تشكيل حكومة تمام سلام أعطى إشارات إيجابية للأسواق في بداية الفصل الثاني، لكن سرعان ما عاد الكساد سيد الموقف.

شهدت الأسواق، مع تشكيل حكومة المصلحة الوطنية في لبنان في منتصف شباط بعد أكثر من 10 أشهر من الإنتظار، وتطبيق خطّـة أمنية طال إنتظارها في الشمال والبقاع، والهدوء الذى إستتبّ على الساحة الأمنية ,بريقاً من الأمل والإيجابية.

دفعت تلك الأجواء المشجّـعة التجار الى إعادة تكوين مخزونهم، لا سيما وأن إقتراب موسم رمضان المبارك وبداية الإجازات الصيفية كان يتّـسم بالتوقّـعات الإيجابية – إن من ناحية إستهلاك وتسوّق المقيمين، أو لجهة تراجع مخاوف المغتربين والإخوان العرب وعودتهم الى لبنان بعد رفع حظر السفر إليه، مع كل ما يرافق تلك المؤشرات من تنشيط وإعادة العافية للحركة التجارية على كل أشكالها وفي مختلف القطاعات. علاوة على أنّ التفاؤل الذي شعر به التجار خلال تلك الفترة تُرجم أيضاً بقيامهم بالاستثمار في الصيانة أكان في صالات العرض أو وسائل النقل، وحتى من خلال إطلاق الحملات الإعلانية والترويجية ...

وبالفعل، لوحظ أن النشاط التجاري خلال أول شهرين من الفصل الثاني لسنة 2014 كان يسجّـل أداءً مقبولاً في خضم التراجع الدائم الذي إعتاد أن يشهده منذ حوالي ثلاثة أعوام.

لكن هذا البريق من الأمل ما لبث ان خفت على خلفية شغور موقع رئاسة الجمهورية الذي أثّـرا سلباً على الوضع الاقتصادي، بالاضافة الى التوتر الناجم عن مجريات سلسلة الرتب والرواتب. أضف الى ذلك كثافة الأحداث الأمنية الأرهابية التي شهدها البلد على أبواب الصيف وطاولت أهدافاً عسكرية وفندقية وأهلية.

في محصلة ما سبق، جاءت الأرقام المجمّـعة للفصل الثاني لهذه السنة مرة اخرى دون الآمال وتشير الى إستمرارية التراجع البنيوي الغير مطمئن للقطاع التجاري اللبناني، حيث سجّـلت تلك الأرقام خلال الفصل الثاني من سنة 2014 مقارنة بالفصل ذاته من سنة 2013 تراجعاً متأثراً بلغت نسبته الحقيقية **13.12%.**

نسبة التغيير السنوية ما بين الفصل الثاني من 2014 بالمقارنة مع الفصل الثاني من 2013			
	الفصل الثاني من 2013	الفصل الثاني من 2014	
التغيير الإسمي (Nominal Variation)	100.00	89.15	
تضخّـم الأسعار بين شهري حزيران 2013 وحزيران 2014، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي		% 2.55	
التغيير الحقيقي (Real Variation)	100.00	86.88	13.12 -

%			

وظلّـت العوامل الرئيسية التى أدّت الى التراجع المتسارع في الإستهلاك خلال الفصل الثاني، والتى باتت منذ فترة جزءاً من المنظر السياسي الإقتصادي في البلاد، أقوى من المؤشرات الإيجابية التى كان التجار قد إستبشروا بها خيراً كما أشرنا أعلاه، لا سيما:

- التوتر الناتج عن عودة التفجيرات الإنتحارية.
- تصاعد التجاذبات السياسية التي حالت دون ملئ الفراغ الموْسساتي الرئاسية وزادت من تعقيداتها.
- التوتر الناجم عن مجريات سلسلة الرتب والرواتب.
- إستمرار الغياب شبه التام للزائرين الخليجيين وتراجع نسبة اللبنانيين المغتربين الزائرين خلال هذه الفترة.
- تزاجع القوة الشرائية لدى الأسر اللبنانية.

نتيجة لتلك المؤثـّرات، أشارت نتائج معظم القطاعات التجارية بالتجزئة الى إستمرار التراجع في أرقام أعمالها في الفصل الثاني من 2014 مقارنة بالفصل ذاته من السنة الماضية، إنما كان هذا التراجع متفاوتاً ما بين القطاعات، كما نلحظ أدناه:

- إنخفاض ملفت في بيع السلع الصيدلانية بالتجزئة، حيث بلغ 37.14 %، بعد الإرتفاع الذى كان قد شهده في الفصل الأول لهذه السنة.
- تدنـّي مبيعات الأجهزة الخلوية حيث تراجعت بنسبة 29.41 %.
- هبوط حاد أيضاً في قطاع بيع الكتب والصحف والمجلات بلغ 24.57 %.
- إنخفاض يناهز الـ 9.62 % في قطاع بيع التجهيزات المنزلية، والمصنـّفة ضمن السلع المعمـّرة.
- هبوط حقيقي بنسبة 10.33 % في مبيعات الأحذية، و 2.79 % في مبيعات الملابس (وذلك بالرغم من إستمرار الحسومات الكبيرة التى قدّمها هذان القطاعان خلال هذه الفترة التى تزامن خلالها الإحتفال بعيد الفصح).
- تراجع حقيقي بنسبة 5.65 % في مبيعات المشروبات الروحية.
- أما إستمرار التراجع، بنسبة 0.75 % في مبيعات التجزئة في السوبرماركت المتعدّد السلع مع المواد الغذائية (بالتعريف الرسمي)، مقابل إرتفاع بلغ 5.89 % في قطاع المخابز، فهو معبـّر لتزايد الطلب في هذا قطاع على السلع الجدّ أساسية فقط.
- وأخيراً، طال الإنخفاض أيضاً قطاعات مثل المطاعم الذى ظلّ يسجـّل تراجعاً، وإن طفيفاً، حيث بلغ نسبة 1.38 %.
- في المقابل، شهد قطاع المحروقات زيادة في الكميات بلغت حوالي 3.61 % .

وإذا نظرنا الى النشاط في الفصل الثاني لسنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الأول من هذه السنة، نرى أن قطاع التجزئة برمـّته سجـّل تراجعاً إجمالياً نسبته 6.12 % بين الفصلين، بالرغم من المبيعات المرضية التى كنـّا قد أشرنا إليها في مطلع هذا التقرير، والتى كانت قد بدأت بإنعاش معظم القطاعات قبل الوقوع في الهبوط الحاد من جرّاء تغيـّر مسار الأحوال السائدة في البلاد في أواخر الفصل الثاني.

نتيجة لكل ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذى قد تم تبنـّيه هو للفصل الرابع لسنة 2011، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الثاني من سنة 2014، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، تراجع بنسبة – 0.48 % ،

نعلن اليوم عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسَبنك لتجارة التجزئة" هو :

55.56 للفصل الثاني من سنة 2014.

"مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثاني من 2014 (المؤشر الأساس 100 للفصل الرابع من 2011)

2014		2013				2012				2011	
الفصل الثاني	الفصل الأول	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول	الفصل الرابع	
55.30	59.68	65.87	78.60	87.85	90.83	112.66	108.54	100.55	95.77	100.00	**(المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه) Nominal Index - w/out inflation**
55.56	58.90	64.52	78.23	86.88	89.66	102.88	99.97	101.65	94.24	100.00	**المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه) Real Index - w/ inflation**

وفي الخلاصة، يمكن القول بأن تشكيل حكومة تمام سلام أعطى إشارات إيجابية للأسواق في بداية الفصل الثاني، لكن سرعان ما عاد الكساد سيد الموقف، الأمر الذى ساهم في إستمرار المنحى الإنكماشي المستحكم.

ويتّضح أنه بعد اليوم باتت الجرعات الإيجابية القصيرة المدى لا تجدي نفعاً لقلب موازين العوامل السلبية في الأسواق التجارية بالتجزئة، إنما المطلوب هو تغيّر جذري في المعطيات البنيوية، ألا وهي الحياة المؤسّساتية السليمة، والمعالجة المستنيرة والحازمة للأوضاع الأمنية في ظلّ دولة متضامنة الأقطاب والمؤسسات، الأمر الذي من شأنه إعادة الثقة للمغتربين اللبنانيين والزوار الخليجيين؛ كما ومعالجة صارمة للأزمة الإقتصادية الإجتماعية المتزامنة، وهذا من شأنه إعادة الثقة للمستهلك والمستثمر على حدّ سواء، وتالياً تحريك الأسواق التجارية من جديد بعد طول إنتظار.